نشرة صندوق النقد الدولي

إصلاح نظام الحصص والحوكمة في الصندوق: لأول مرة، ينضم أربعة من بلدان الأسواق الصاعدة (البرازيل والصين والهند وروسيا) إلى البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص في الصندوق. (الصورة: أعلام الصندوق).

حوكمة الصندوق

إصلاحات تاريخية تضاعِف موارد الصندوق من اشتراكات الحصص وتعزز صوت الاقتصادات الصاعدة والنامية

نشرة الصندوق الإلكترونية

27 يناير 2016

- إقرار إصلاحات الحصص والحوكمة المتفق عليها في 2010
- مجموعة الإصلاحات المقررة تعزز تأثير الأسواق الصاعدة
- الموافقة تمهد السبيل للمراجعة الخامسة عشرة

مع دخول إصلاحات 2010 المعنية بحصص الصندوق وحوكمته حيز التنفيذ بالأمس، يتعزز صوت وتمثيل الاقتصادات الصاعدة والنامية في الصندوق، وتزداد شرعية العملية التي يرتكز عليها في صنع القرار، ويتسلح بمزيد من الموارد الدائمة لمواجهة الأزمات المستقبلية بصورة أفضل.

وفي هذا الصدد قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي: أشيد ببلداننا الأعضاء لمصادقتهم على هذه الإصلاحات التاريخية بحق". وأشارت إلى أن جعل الصندوق أكثر حداثة وتمثيلا لأعضائه سيضمن "تعزيز قدرة الصندوق على تمثيلهم وعلى تلبية احتياجاتهم في بيئة عالمية سريعة التغير."

وأضافت لاغارد: "نحن نشهد اليوم خطوة حاسمة على مسار التغيير وليست آخر المطاف لأننا سنواصل الجهود لتعزيز حوكمة الصندوق."

مغزى إصلاحات الحصص والحوكمة

يمثل هذا التغيير التاريخي خطوة مهمة إلى الأمام بالنسبة للصندوق.

فأولا، تؤدي الإصلاحات إلى زيادة كبيرة في موارد الصندوق من حصص العضوية وتعزز من قدرته على مواجهة الأزمات بمزيد من الفعالية. وسترتفع الحصص المجمعة (أو رأس المال المساهم) لأعضاء الصندوق البالغ عددهم 188 بلدا من حوالي 238.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 329 مليار دولار أمريكي) إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 659 مليار دولار أمريكي).

ثانيا، تؤدي الإصلاحات أيضا على تحسين حوكمة الصندوق من خلال التعبير بصورة أدق عن الدور المتزايد الذي تضطلع به البلدان الصاعدة والنامية الديناميكية في الاقتصاد العالمي. وسيتم تحويل نسبة تزيد على 6% من أنصبة الحصص إلى

الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية وكذلك من البلدان الأعضاء ذات التمثيل الزائد إلى البلدان الأعضاء ذات التمثيل الناقص. ونتيجة لذلك، ينضم أربعة من بلدان الأسواق الصاعدة (البرازيل والصين والهند وروسيا) إلى البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص في الصندوق. أما بقية البلدان في هذه المجموعة فهي الولايات المتحدة واليابان والبلدان الأوروبية الأربعة الكبرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة).

وسيؤدي اتفاق 2010 أيضا إلى زيادة فعالية عملية صنع القرار في الصندوق، وهو ما يشمل مجلسه التنفيذي الذي يتألف من 24 عضوا. فللمرة الأولى، سيتم تشكيل المجلس التنفيذي بالكامل من مديرين تنفيذيين منتخبين، مما يلغي فئة المديرين التنفيذيين المعينين (طبقا للنظام الحالي، تقوم البلدان صاحبة أكبر خمس حصص في الصندوق بتعيين مدير تنفيذي).

وفي نفس الوقت، تتم حماية أنصبة الحصص والقوة التصويتية المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت البلدان الاوروبية المتقدمة بتخفيض تمثيلها المجمع في المجلس التنفيذي عن طريق إلغاء اثنين من مقاعدها الحالية مع حلول دورة انتخاب المديرين التنفيذيين الاعتيادية القادمة هذا الخريف.

الخطوات القادمة

تعكس هذه الإصلاحات التحولات الكبيرة في الاقتصاد العالمي. فإصلاحات 2010 – التي ارتكزت على خطوات الإصلاح السابقة في 2008 وجاءت بعد مشاورات موسعة شاركت فيها حكومات البلدان الأعضاء والأطراف الخارجية المعنية – تأخذ في الاعتبار الواقع المتغير للاقتصاد العالمي، ولا سيما تزايد وزن الاقتصادات الصاعدة والنامية الديناميكية ودورها في الاقتصاد.

كذلك تفسح المصادقة على إصلاحات 2010 الطريق أمام الصندوق لبدء مراجعته الخامسة عشرة للحصص والتي تمثل فرصة لمناقشة حجم وتكوين موارد الصندوق وتوزيع أنصبة الحصص بين بلدانه الأعضاء.

روابط ذات صلة

طالع البيان الصحفي

شاهد الفيديو*

موافقة الكونغرس الأمريكي

ملخص للإصلاحات الحصص المتفق عليها في 2010*

صحيفة وقائع: حصص عضوية الصندوق

صحيفة وقائع: كيف تُصنع قرارات الصندوق

* بالانجليزية